مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

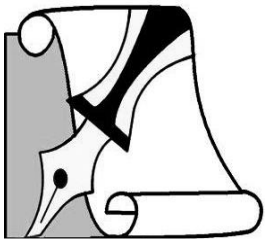

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لعلها المرحلة الأسوأ التي تمر فيها البلاد التي تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية مستفحلة تتغذى من الفراغ السياسي المعيب، وسط صراع مرير مع وباء كورونا دفع لبنان إلى الإقفال الصارم نوعا ما في سبيل الحد من الإصابات والوفيات في ظل نجاح نسبي.

وكان من المؤسف خضوع مسؤولين كبار في الدولة إلى لوبي القوى الاقتصادية والسياحية والمطاعم والملاهي مع فتح البلد أواخر العام الماضي ما أدى إلى استفحال انتشار الوباء موديا بحياة الكثير من اللبنانيين، من دون أن تكسب البلاد اقتصادها الذي شرعت أبواب مؤسساتها السياحية لدعمه، فكان أن خسرت الاقتصاد والصحة معا.

في هذه الأثناء تبقى المواجهة مع وباء كورونا في واجهة الاهتمامات، وفي الصدارة عنوانا الإقفال العام كأساس لتخفيض عدد الإصابات ورفع جهوزية القطاع الاستشفائي الحكومي والخاص لتجاوز عنق الزجاجة الذي دخله الوضع الصحي مع اختناق القطاع الاستشفائي وعجزه عن استقبال العدد المتزايد من الإصابات، علما أن القطاع هو الذي يجب أخذ رأيه في عين الاعتبار قبل كل قطاع. ومع مرور أيام الإقفال بدأت الجهوزية الصحية تتحسن مع بدء استجابة القطاع الاستشفائي وخضوعه للأمر الواقع مع فتح أبواب مستشفيات خاصة كانت حتى الأمد القريب متمردة على مناشدات المسؤولين. وإذا تم تطبيق الإقفال العام بجدية حتى موعد الفتح الذي يجب أن يتم بدراسة وكسب الوقت حتى وصول دفعات كبيرة من اللقاحات الموعودة، فقد نتمكن من الخروج من الدائرة الخطرة ونعود إلى الاحتواء النسبي.

على المستوى السياسي تشهد البلاد تصعيدا في الخطاب وسط محاولات لمحاصرة رئيس الجمهورية بمواقف لفريق الرئيس المكلف لتشكيل الحكومة سعد الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، لكن هذه المواقف بقيت على ضفاف الانقسام الذي منع استعادة وحدة قوى الرابع عشر من آذار.

وبدت دعوة رئيس القوات سمير جعجع لجبهة معارضة عاجزة عن إحداث اختراق في ظل توتر قواتي كتائبي من جهة، وتمسك جنبلاط والحريري بخصوصية كل فريق في رسم مقاربته من دون التورط في تشكيل محاور وجبهات سياسية يعتقدان أنه لن يكتب لها النجاح، خصوصا مع جعل الدعوة للانتخابات النيابية المبكرة عنوانا للجبهة التي يسعى إليها جعجع، بينما يدعو جنبلاط جعجع لتبني الدعوة لإقالة

رئيس الجمهورية (وهي دعوة للمناورة)، وهو يدعو الحريري كرئيس مكلف للاعتذار عن تشكيل الحكومة تحت شعار "دعهم يحكموا وحدهم".

على ضفة المسار الحكومي أحبط السجال الذي نتج عن البيان الرئاسي التوضيحي بعد زيارة مستشار رئيس الجمهورية الوزير السابق سليم جريصاتي إلى بكركي، الآمال التي رسمت حول تشكيل البيان دعوة للحريري لزيارة بعبدا بدلا من الاتصال الذي طلبه البطريرك بشارة الراعي من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بالرئيس الحريري لدعوته لزيارة بعبدا، كتعويض عن الاعتذار عن الكلام الذي ورد في التسجيل المصور لرئيس الجمهورية بحق الرئيس المكلف الذي لم يرد عليه في سبيل التهدئة، بحيث عادت الأزمة الحكومية إلى حيث كانت عالقة حول الصلاحيات الدستورية الرئاسية في عملية تأليف الحكومة لتعيق عمل الوسطاء وتعيد المفاوضات إلى نقط الصفر وتجهض كل المحاولات لجمع رئيسي الجمهورية والمكلف في مكان يحاول الراعي أن يجعله في بكركي.

وتتعمق الهوة بين العهد، أي عون ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل من جهة، والحريري من جهة ثانية، الأمر الذي يعيق أي تقدم بسبب تراكمات مرحلة من الخلافات والاتهامات المتبادلة بالخذلان والطعن بالظهر ما ولّد شعورا بعدم الثقة لدى الطرفين، ما سيجعل تأليف حكومة يتساكن فيها عون وباسيل والحريري شديد الصعوبة حسب التحليل الحالي للمراقبين، إلا إذا حدثت مفاجآت خارجية ذات تداعيات إيجابية على الداخل اللبناني تواكبها عملية غسل قلوب واستعادة الثقة بين الرئيسين عون والحريري.

هذا التحليل يشمل المرحلة القريبة المقبلة، وليس بالضرورة المرحلة البعيدة، وقد نشط حزب الله على خط التهدئة بين بعبدا وبيت الوسط لدفع الطرفين للعودة إلى طاولة التشاور للإسراع بتأليف الحكومة وهو يستعجل تأليف الحكومة لتواجه التحديات المالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الخطيرة التي يعاني منها لبنان منذ فترة طويلة لعلمه بخطورة الفراغ الحاصل ولعله الطرف الاكثر اهلية للتوسط لعلاقته الممتازة مع العهد ولرغبة الحريري باتصالات بناءة معه.

ومن ناحية بعبدا، يمكن الاستنتاج بأن عون رفع سقف التحدي وصعب المهمة على الحريري، وأراد رئيس الجمهورية إيصال رسالة واضحة بأن أبواب بعبدا لن تفتح للحريري ولن يرفع عون سماعة هاتفه لدعوة الرئيس المكلف إلى اللقاء إذا لم يغير الحريري في أسلوبه ومنهجيته في تأليف الحكومة ويقدم طروحات جديدة أو اقتراحات لمعالجة الخلل في طرحه الأخير، وبالتالي المسألة عند عون ليست شكلية

كما يعتقد الحريري، بل جوهرية تتعلق باحترام الأصول الدستورية لتأليف الحكومة وتوازناتها وتثبيت صلاحيات رئيس الجمهورية.

ويبدو أن الحريري فهم الرسالة معتبرا أن عون تبنّى معايير باسيل في تشكيل الحكومة على رغم النفي المتواصل لذلك. لكنه لا يزال حتى اللحظة يردد إلى من يعنيهم الأمر أنه يريد حكومة بمعيار الدستور والمصلحة الوطنية والقواعد التي حددتها المبادرة الفرنسية، وخلاف ذلك دوران في حلبات الإنكار حسب أوساطه.

وكالعادة في مثل ظروف كهذه يلقى الحريري دعما من قبل رؤساء الحكومة السابقين الذين يتحركون للتأكيد على أن الأولوية يجب أن تعطى للإسراع بتشكيل حكومة مهمة من مستقلين واختصاصيين من غير الحزبيين، وهم توافقوا على أن تتكثف الضغوط باتجاه رئيس الجمهورية لإزالة العراقيل التي يضعها والتي ما زالت تؤخر ولادتها، رغم أن البلد يرزح تحت ضغط الانهيار الشامل ولم يعد يحتمل إقحامه في مغامرات بدلا من أن يفتح الباب على مصراعيه للانتقال به من مرحلة التأزم إلى مرحلة تبشر بالانفراج، كما يؤكدون.

وهم يتهمون عون برفض التجاوب مع المحاولات الرامية لإنقاذ البلد من الأزمات الصحية والاقتصادية والمالية التي يتخبط فيها كأنه لم يعد لديه من هموم سوى الالتفات إلى وريثه السياسي باسيل لإعادة تعويمه سياسيا وهو ما يعلنه عون صراحة حسب هذه الاوساط.

وتستدل وجهة النظر هذه منطقها عندما لم تحرك بعبدا ساكنا عندما نعى باسيل تشكيل حكومة مهمة وطالب بحكومة سياسية قادرة على أن تتخذ مواقف من التطبيع الجاري في المنطقة وترسيم الحدود البحرية بين لبنان و"إسرائيل" والاستراتيجية الدفاعية والتفاوض مع صندوق النقد الدولي وسلاح حزب الله، مع أن معظم هذه البنود ليست مدرجة على جدول أعمال حكومة المهمة التي يريدها الجميع أقله علنا.

ويرى هؤلاء الرؤساء بأن عون يعطي الأولوية لإنقاذ باسيل وتعويمه بدلا من أن يحصرها لإعادة الاعتبار لشخصه أولا، لعله يتمكن في الثلث الأخير من ولايته الرئاسية من تحقيق ما كان تعهد به ولو متأخرا بعد ان أخفق في الثلثين الأولين من ولايته في إنجاز بعض ما التزم به في خطاب القسم، ويعزو هؤلاء السبب إلى أن عون بات على قناعة بأن باسيل في حاجة إلى جرعة سياسية للإبقاء عليه في المعادلة بعد انتهاء ولايته الرئاسية.

ويسألون ما إذا كان رئيس الجمهورية مضطرا للدفاع باستمرار عن باسيل وتسخير بعض الدوائر في بعبدا لذلك بدلا من أن يبادر إلى ترميم علاقاته بالقوى السياسية التي اشتبك مع معظمها بلا أي مبرر سوى أنها على خلاف مع صهره، خصوصا أنه لم يسبق لأسلافه من الرؤساء أن أقحموا أنفسهم في اشتباكات سياسية مجانية حتى في فترات اندلاع الحرب الأهلية في لبنان.

وثمة وجهة نظر تتهم عون بأنه يأخذ البلد إلى الفراغ، وتعطيل المؤسسات الدستورية وتدمير علاقات لبنان بعدد من الدول العربية. وهي رؤية يحتفظ الحريري بها مؤكدا أن لا مجال للتراجع عن طرحه لتشكيل الحكومة انسجاما مع تبنيه للمبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لإنقاذ لبنان وألا بديل عنها، وبالتالي فمن يعترض عليها ويقاومها فهو يخطط عن سابق تصور وتصميم لتمديد الأزمة التي خلفت الكوارث والنكبات الناجمة عن الانفجار الذي استهدف مرفأ بيروت.

وينقل مقربون عن الحريري قوله إنه صامد على موقفه ولن يتزحزح عنه ولن يرضخ للحملات، وإن مشكلة تأخير تشكيل الحكومة ليست معه فحسب، وإنما مع اللبنانيين والمجتمع الدولي الذي أتاح فرصة إعادة لبنان إلى خريطة الاهتمام الدولي.

كما ينقل عنه ارتياحه للجهود التي يقوم بها البطريرك الماروني بشارة الراعي من خلال مبادرته التي ما زالت تتصدر عظاته كل يوم أحد، وأيضا ارتياحه إلى موقف رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي يدعوه باستمرار إلى عدم اعتذاره عن تأليف الحكومة، إضافة إلى ارتياحه لتحسن العلاقة وباستمرار مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.

ويؤكد من هو قريب من رئيس الحكومة المكلف أن رئيس الجمهورية لم يعط مجالا للمحاولة التي قام بها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وبالتالي انتهت عند حدود الجولة التي قام بها رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب على الرؤساء الثلاثة والتي كان له دور في الإعداد لها. وتردد أن إبراهيم سيستأنف مسعاه ولن يوقفه مع العقبات التي اعترضته.

وعلى صعيد الرئيس بري، فإنه لم يبادر إلى تشغيل محركاته باتجاه بعبدا وبيت الوسط مع أنه لم يسبق له أن بقي صامتا بلا حراك إبان اشتداد الأزمات في السابق، بخلاف اليوم، ربما لاعتقاده بأن مبادرته ستصطدم بتصلب عون وتمسكه بشروطه.

وفي مقابل وجهة النظر الحريرية ثمة من يقول إن حكومة سياسية هي أفضل ما يمكن للبلاد أن تختبره اليوم وسط عراك سياسي محلي وإقليمي.

لكن من الواضح أن الثقة باتت مفقودة من قبل العهد تجاه جنبلاط والحريري وجعجع وكل الأخصام. وقد وجّه قياديو التيار الحر هجمات حادة في كل صوب وخاصة تجاه جنبلاط مستذكرين مرحلة الحرب الأهلية ومعارك الأخير ضد الجيش اللبناني الذي ولد التيار من رحمه.

عون وجنبلاط.. قلوب مليانة

ومرد هجوم العهد على جنبلاط ينطلق من شعوره بالاستهداف المستمر من قبل الزعيم الاشتراكي واعتباره الأخير رأس الحربة في تحريض الحريري على بعبدا وباسيل.

ولعل العلاقة بين الجانبين قد بلغت مرحلة العودة اليوم نتيجة تاريخ طويل من الخلافات والدماء كان آخرها في قبرشمون.

وغياب الكيمياء بين الطرفين تعزز مع عودة العماد عون إلى لبنان العام 2005 حين وصف رئيس الاشتراكي تلك العودة بالتسونامي، وصولا إلى قوله صراحة اخيرا: لا أحبهم ولا يحبونني.

واذا كانت هذه العلاقة قد تتشابه مع علاقات أخرى بين عهد عون وأحزاب لبنانية لكنها تتميز أو تختلف دائما في طريقة المواجهة التي اختارها جنبلاط والتي وصلت أخيرا إلى المطالبة بإسقاط عون قبل أن يتراجع ليس لأسباب سياسية أو مبدئية إنما واقعية، تنطلق من النظام اللبناني الطائفي ومن الدعم الذي يوفره حزب الله لرئيس الجمهورية.

واذا استعرضنا محطات في المراحل السابقة، كانت معارضة جنبلاط واضحة عند ترؤس قائد الجيش العام 1988 العماد عون الحكومة العسكرية، بحيث عد ذلك بمثابة إعلان حرب التي عادت واندلعت عسكريا بين الطرفين بعد اقل من عام. وإذا كانت في بعض الأحيان تقاربت مواقف الطرفين خلال وجود عون في فرنسا فقد كان جنبلاط أول من أطلق إشارة تحذيرية ضد عودته إلى بيروت معتبرا اياها بتواطؤ مع النظام السوري، لتعود بعدها وتهدأ الجبهات حينا وتشتعل احيانا كثيرة، تخللتها محاولات للمصالحة وعقد بعض اللقاءات بين جنبلاط وعون لكن مفاعيلها لم تدم طويلاً.

وتعد اللقاءات التي عقدت بين الرجلين محدودة جدا ومرتبطة دائما بأحداث أو مناسبات معينة وأهمها مصالحة الجبل والحفاظ على التهدئة بين الدروز والمسيحيين، كزيارة عون إلى الشوف العام 2010 ومشاركته في القداس في دير القمر العام 2017 في الذكرى الـ16 لمصالحة الجبل ومن ثم زيارة جنبلاط

لعون في مقره الصيفي في بيت الدين، تلتها تلبية رئيس الجمهورية الدعوة بزيارة الزعيم الدرزي في مقره في المختارة، وهو اللقاء الذي أتى بعد حادثة قبرشمون، وآخرها توجه جنبلاط إلى القصر الرئاسي في أيار الماضي لتنظيم الخلاف.

وفي كل مرة كان يلتقي فيها الرجلان كانا يتحدثان عن مصالحة ومصارحة وتهدئة، لتعود وتتجدد المواجهات ونبش قبور الحرب الأهلية عند كل مفترق طريق سياسي، ما يؤكد مرة جديدة غياب الكيمياء بينهما وعدم إمكانية الانتقال فعليا إلى المصالحة الحقيقية.

وفي مقاربة كلا الطرفين لهذه العلاقة، فإن لكل منهما وجهة نظره التي لا تخرج عن تبادل الاتهامات بالفساد، ففي حين يرى الاشتراكي أن فشل العهد وسياساته التي أوصلت لبنان إلى هذا الحد من الانهيار هي التي تفرض مواجهته لإنقاذ البلاد قبل فوات الأوان، يرى التيار الوطني الحر أن هجوم جنبلاط سببه المأزق والأزمة السياسية التي بات يعاني منها نتيجة خروجه من السلطة وعدم امتلاكه الكلمة الفصل كما في السابق وبعد أن تكرست مشاركة لاعبين آخرين له في حصته الدرزية والمسيحية.

وبالنسبة إلى الاشتراكي فإن لبنان وصل إلى الانهيار في عهد عون، ومسؤولو التيار يدعون أنهم الإصلاحيون متهمين الجميع بالفساد بينما هم الفاسدون الأوائل والمشكلة تكمن في سياسة الكيدية التي يمارسونها، كما أنهم يقولون شيئا ويفعلون شيئا آخر، وهو الأمر الذي حال دون نجاح كل محاولات المصالحات ومنها مصالحة الجبل.

لكن للتيار مضبطته الاتهامية في حق جنبلاط الذي يسوء موقعه كل يوم والذي كان من افتتح السجالات مع العهد، والتيار يطرح الذهاب الى القضاء للمواجهة. فجنبلاط أعادته الانتخابات النيابية إلى حجمه الطبيعي إضافة إلى أنه يخاف من المحاسبة وكشف ملفاته طوال تلك الفترة التي كان يستفيد خلالها مالياً وسياسياً.

ولا خشية لدى التيار من سقوط رئيس الجمهورية ويضع المعركة ضده في اطار المعركة الخارجية التي تخاض ضد عون على خلفية تحالفه مع حزب الله ومواقفه من ترسيم الحدود وعودة اللاجئين وغيرها.

جبهة المعارضة.. فاشلة

في الأيام الاخيرة برز موقف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي طالب بقيام جبهة إنقاذ معارضة للعهد وطبعا حزب الله وهو حلف الثنائي الحاكم حسب هذه النظرة، تكون أولى مهامها الدفع باتجاه إجراء انتخابات نيابية مبكرة لتخليص البلد من الأكثرية الحاكمة التي أوصلته إلى ما وصل إليه، على حد قوله.

لكن ثمة صعوبات تحول دون اتمام هذه الجبهة، لكن القوات ترى أن أرضية الجبهة موجودة، لكنها تحتاج إلى إرادات قادة المعارضة الذين يشكلون أغلبية وهي تعترف أن الأمر هو اليوم إعلامي أكثر مما هو واقعي ومطلوب على الأرض.

ويعتبر القواتيون أن الأكثرية التي أفرزتها الانتخابات النيابية في العام 2009 وقبلها في الـ2005، كان يجب أن تحكم لكنها لم تفعل، فكان الخيار التوجه نحو المصالحة التي لم يحترمها الفريق الآخر بإسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري عند دخوله البيت الأبيض.

ولكن حتى القوات لا تعتبر أن الجبهة التي تنادي بها ستشكل نظيرا لقوى الرابع عشر من آذار، مع أن هؤلاء يتفقون على العناوين الأساسية التي قام عليها ذلك التنظيم، لكن حصلت تطورات ومتغيرات في السنوات الماضية لا يمكن تجاهلها وبالتالي لا بد من التوافق مسبقا على الخطوط العريضة على أي جبهة يراد تشكيلها، كي تستطيع قوى المعارضة من قول كلمتها في الاستحقاقات الأساسية.

من ناحية الإشتراكي فإن هاجس الماضي، القريب منه خاصة، يطغى على تموضعه. وغالبا ما كان زعيمه يعود في السنوات الاخيرة الى نهج التسويات مع خصومه الألداء وعلى رأسهم حزب الله، بعد ان يكون قد ذهب بعيدا راسما خطوط مساره بدقة على حافة الهاوية.

ويمثل صدام أيار 2008 حين لم يكن من مجال سوى الذهاب بعدها بأيام إلى تسوية الدوحة التي لم يكن أفرقاء 14 آذار بالراضين عليها، مثالا على تراجع جنبلاط بعد المعارك عبر براغماتية ملحوظة ستصيغ ايضا موقفه من الرئيس ميشال عون.

ولا حماسة لدى الاشتراكي حيال مساعي تشكيل الجبهة وخاصة الدعوة إلى الانتخابات النيابية المبكرة التي دعا اليها جعجع وحزب الكتائب لمحاولة الظفر بالخارجين عن تأييد التيار الوطني الحر من شرائح شعبية قد يذهب معظمها نحو من هم خارج الطبقة السياسية القائمة وليس بالضرورة الى القوات والكتائب.

وعلى غرار الاشتراكي فإن لكل طرف في المعارضة مقاربته المصلحية الخاصة وقراءته الإقليمية لتشكيل

معارضة كهذه وظروفها الداخلية. هذا هو حال تيار المستقبل الذي يطرح أسئلة حول جدوى تلك الجبهة ومكنونها، بينما يرفضها الكتائب وشرائح آذارية انضوت في حراك 17 تشرين.

من هنا لم يبق بين القوى الكبرى المعارضة للعهد سوى الإشتراكي وواقع حاله أن طرح جعجع والقوات غير محبذ في الوقت الحاضر. لكن جنبلاط لا يريد الذهاب بعيدا بعد تجاربه السابقة ومنها فور الانسحاب السوري في العام 2005 حين تشكلت غالبية نيابية سرعان ما انقسمت وهزمت.

لذلك فإن موازين القوى في لبنان لا تسمح بجبهات كهذه وخاصة الضوء الاخضر الخارجي، وتحت عنوان الحرص على السلم الاهلي ينادي الاشتراكي بالتسوية وعدم قيام مشروع على الغلبة من قبل اي فريق على فريق آخر.

وبذلك سيتمكن جنبلاط من تصنيف نفسه في الوسط وليس المعارضة، وهو الحراك الذي اختاره لنفسه منذ العام 2009، مع الدعوة الى تطبيق الطائف والتأسيس الى مرحلة لاحقة يطور فيها النظام السياسي عندما يسمح الامر.

وفي الصف المسيحي لم يلق جعجع تجاوبا وخاصة من اهم خصوم العهد المعارضين فيها وهو حزب الكتائب الذي يعتبر انه يخوض معركة ضد حلفاء المنظومة السلطوية الحالية الذين صاغوا التسوية الرئاسية في العام 2016 التي أتت بالعماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، والقوات منهم.

وبذلك يذهب هذا الحزب لاستثمار ما حدث في 17 تشرين 2019 وما بعده من سخط على السلطة الحاكمة ليبني تحالفات مع مجموعات في الحراك الشعبي. كما انه يعارض الدعوات لإسقاط رئيس الجمهورية ويركز على التخلص من المنظومة الحاكمة عبر انتخابات نيابية لكن على أساس القانون الحالي كون تغييره يتطلب وقتا.

الحريري استهل مهامه!

في هذه الأثناء يبدو الرئيس سعد الحريري مطمئنا إلى مسار الأمور على صعيده الشخصي وهو الذي يعلم تماما ضريبة الخروج من الحكم على أثر تجربته الشخصية كما تجربة والده الراحل.

ومرد اطمئنان الرجل يعود إلى كون الوقت يلعب لصالحه وسط الأزمة الحكومية بينما يضغط هذا العامل الزمني على العهد. ولعله كان على علم بما ستؤول إليه الأمور من سلبية منذ تكليفه، لكنه لم

يرد سوى وضع هذا التكليف برئاسة الحكومة في جيبه وهاجسه أن يعمد الخصم إلى محاربته كما حصل لوالده وربعه حين خرج من الحكم العام 1998. وبذلك يحتمي الرئيس المكلف بحصانته الدستورية، والأهم، السياسية ويستقطب التعاطف الشعبي.

في بيئة الحريري من يرد على هذا الانتقاد ليلفت النظر إلى أن الأمر هنا بالنسبة إلى رئيس التيار الوطني الحر يبدو مشابها وهو الذي لا يمانع بقاء الأمور على منوالها مع حكومة يحظى فيها بحصة الأسد، وقد يكون سعيدا في عدم إجراء الانتخابات النيابية المقبلة في وقتها في ظل تراجع في شعبية تياره والعهد.

لذا فإن الحكومة الحالية بالنسبة إلى باسيل، ستستمر طويلا في تصريف أعمالها في حال عدم انتزاع الثلث الضامن الصافي للعهد في الحكومة المقبلة من دون الاكتراث إلى ما إذا كان الحلفاء سيستأثرون بثلثي مقاعد الحكومة المقبلة، فمعركة البلد والفراغ الرئاسي الممكن غدا تتطلب الولاء المطلق لثلث الحكومة المطلوب.

هكذا يرد الحريري على اتهامه بعدم الاستعجال لتشكيل الحكومة. ويبدو أنه شرع في شكل غير رسمي في مهامه الحكومية ودلت على ذلك جولته الخارجية في الخليج وتركيا وهي لا تنفصل عن الشأن اللبناني المرتبط بدوره في الإقليم وفي العالم.

ويشير من هم في بيئة الرئيس المكلف الى أن العهد يعقد رهانات على ضعف موقف الحريري المقبل بعد قيام حوار أميركي إيراني يقوى به العهد، حليف حزب الله، وبالتالي يمكن تحقيق هدف إبعاد الحريري من المعادلة. ويردون إن الرئيس المكلف لا يراهن على الرئيس الاميركي الجديد جو بايدن الذي سيلتفت الى تحدياته الداخلية كمواجهة الترامبية وكارثة كورونا قبل حتى أن يبدأ التفكير في مشاكل الخارج ناهيك عن مدى لحظ أولوية للبنان فيها. لا بل أن وجهة النظر هذه ترى عكس السائد أن طهران هي من ستبادر نحو واشنطن لتحميسها على الحوار وترييحها في بعض الملفات ومن ضمنها لبنان بينما تنتظر المنطقة أكثر من استحقاق انتخابي في إيران وسوريا وسط سؤال حول ما ستكون عليه الرؤية الروسية للمنطقة، إضافة الى هوية من سيكون على رأس حكومة العدو الاسرائيلي.

ثمة من يقول إن الحريري لا يفكر للحظة واحدة في الاعتذار عن تكليفه ويحتاج حاجة ماسة إلى الظهر الخليجي ولذلك فهو لا يستعجل التكليف، وقد بنى على ذلك في حراك عربي متعدد الاتجاهات ليعزز رأب الصدع ولينقل الرسائل والرسائل المتبادلة على الخط الخليجي التركي بعد التقارب السعودي

والاماراتي مع قطر والتي يسميها الحريري بالمصالحة العربية وليس فقط الخليجية. وبهذا فهو بات حاصلا على الغطاء الخليجي، السعودي خصوصا ولا يزال يحظى بدعم مالي هنا وإن في شكل غير مباشر.

ويختم من في بيئة الحريري وجهة نظرهم بالقول إن العلاقة مع الرياض ليست ممتازة بالضرورة، بل انها بالتأكيد غير مقطوعة، وثمة رضى خليجي على حراك الحريري وتمسكه بشروطه التي وضعها وعدم تنازله عن أي من مطالبه لتشكيل الحكومة التي ينتظرها الخليج أيضا.